

Mission Permanente
De La
République Arabe Syrienne
Genève



الجمهورية العربية السورية
البعثة الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

بيان

السفير حسام الدين آلا

المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف

أمام مؤتمر نزع السلاح

جنيف 2019/3/20

الزملاء الموقرين... السيدات والسادة،

إن أول ما تتوقعه الدول "المسؤولة" عندما تتولى دولة ما مهام رئاسة مؤتمر نزع السلاح أن تسترشد هذه الدولة بقواعد الحياد والنزاهة وأن تلتزم بالنظام الداخلي للمؤتمر في إدارة أعماله، لكن الولايات المتحدة نسيت هذه المبادئ، فاستهلت رئاستها للمؤتمر صباح أمس الإثنين بخطاب لا يمكن وصفه سوى بالخطورة والغرور، واستغلت منصة الرئاسة بشكل مشين لممارسة التسييس عبر توزيع الاتهامات يميناً ويساراً على الدول الأعضاء وتسويق سياساتها المحكومة بالمعايير المزدوجة وبارادة السيطرة على الدول الأخرى، مستخدمة مفردات لا تمت بصلة للغة الدبلوماسية وأدبيات هذا المنتدى الرصين، وهذا سلوك غير مسبوق وغير مقبول من دولة "مسؤولة"، كما تدعي، تتولى موقع الرئاسة. طبعاً هذا السلوك الأمريكي لم يكن مفاجئاً لنا من دولة كرست كامل اهتمامها العام الماضي ومنذ بدء الدورة السنوية للعام الحالي على محاولة تقويض موقع رئاسة المؤتمر وتعطيل أعماله لاستخدامه منصة لخدمة أهدافها السياسية الضيقة، وصولاً إلى عرقلة اعتماد التقرير السنوي المضموني للمؤتمر إلى الجمعية العامة.

إن النجاح في تجاوز التحدي المتمثل بإعادة المؤتمر لمساره الطبيعي كهيئة متعددة الأطراف معنية بالتفاوض على اتفاقيات نزع السلاح هو مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع أعضاء المؤتمر، وتستوجب تعاونهم بشكل حقيقي وغير تمييزي والتخلي بالإرادة السياسية الكافية للوصول إلى هذا الهدف. وهو هدف لا يمكن تحقيقه في ظل محاولات التعطيل المستمرة، والتي شهدنا أوقح فصولها في هذه القاعة يوم أمس، عندما انتهكت ممثلة الدولة التي تجلس على منصة الرئاسة المادة الثالثة من النظام الداخلي للمؤتمر التي تؤكد "مبدأ المساواة في السيادة المتجسد في ميثاق الأمم المتحدة" وقسمت الدول الأعضاء في المجلس إلى فئات وفق درجة خضوع تلك الدول للقرار الأمريكي، وهاجمت الدول التي ترفض السير في ركب مآربها وأهدافها السياسية. وكذلك عندما اختلط الأمر على ممثلة الإدارة الأمريكية، التي تتولى موقع الرئاسة، فمنحت في بيانها وبشكل أحادي مؤتمر نزع السلاح مسؤوليات تتجاوز دوره وولايته وأناطت به صلاحيات مجلس الأمن.

نحن ننصح ممثلة الإدارة الأمريكية- وأنا هنا أستخدم تعبيراً ملطفاً من تعبير "النظام" لأنني أحترم أدبيات الخطاب في هذه القاعة - التي طالبت أعضاء المؤتمر

بالإمتناع عن التسييس وإظهار المهنية، بأن تنتظر إلى المرأة، وبأن تهتم بوفاء بلادها بالتزاماتها وتدمير ترسانة أسلحتها الكيميائية قبل توزيع الإتهامات وإعطاء الدروس للآخرين بهذا الشأن. نحن لن نضيع وقت هذا المؤتمر بسجال عبثي للرد على الأسطوانة المشروخة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، والمزاعم المتصلة بالتزاماتنا بموجب المعاهدة، ومحاولات التشكيك بالإعلان السوري، فهذه مسائل نقوم بمعالجتها في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي، أي حيث يتوجب مناقشتها، وقد قامت سوريا خلال الدورة التسعين للمجلس التنفيذي للمنظمة بالرد على الإتهامات والمزاعم التي ساقتها الولايات المتحدة. إن الإسهام بتعزيز نظام منع الإنتشار يوجب السعي لضمان عالمية إتفاقية الأسلحة الكيميائية (CWC) ومطالبة إسرائيل، الحليفة الأقرب للولايات المتحدة، التي تشكل مصدر التهديد الوحيد للسلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، بالإنضمام للإتفاقية وإلزامها بالتخلي عن الأسلحة الكيميائية التي تمتلكها. وإذا كانت الإدارة الأمريكية جادة في تناول مخاطر استخدام الأسلحة الكيميائية داخل هذا المنتدى التفاوضي، فيتوجب عليها مراجعة موقفها المعرقل للبدء بالتفاوض على مشروع الإتفاقية التي اقترحتها روسيا الإتحادية، والتي أشار إليها الوزير لافروف في خطابه اليوم أمام المؤتمر، لمواجهة مخاطر الإرهاب الكيميائي، الذي يشكل تهديداً جسيماً لأهداف إتفاقية الأسلحة الكيميائية وتحدياً حقيقياً لأمن واستقرار الدول، وإدانة استمرار التنظيمات الإرهابية التابعة لتنظيم القاعدة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، وآخرها الإعتداء الإرهابي الذي استهدف الأحياء السكنية في مدينة حلب بتاريخ 24 تشرين الثاني/ نوفمبر، بدلاً من الاستمرار بممارسة التلاعب السياسي داخل هذه القاعة.

وفيما يتعلق بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT) يتعين على الولايات المتحدة أن تحمي بيتها الزجاجي قبل أن ترمي الآخرين بحجارتها. فسجلها التاريخي المعروف واستمرارها بعرقلة تحقيق أهداف المعاهدة لايمحانها الأهلية الأخلاقية أو السياسية لإعطاء الدروس، إضافة إلى عدم التزامها الدقيق بأحكام الإتفاقية، بدءاً من أحكام المادة السادسة من المعاهدة مع استمرارها في تطوير الرؤوس الحربية النووية ونشرها، مروراً بأحكام المادة الأولى من المعاهدة التي تفرض عليها الإلتزام بعدم القيام إطلاقاً بمساعدة إسرائيل أو تشجيعها أو تحفيزها على صنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو على اقتنائها، ناهيك عن امتناعها عن التقيد بالتنفيذ الكامل لقرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها

اللانهائي عام 1995، وإفشالها لمؤتمر الإستعراض عام 2015 ومنعه من اعتماد وثيقته الختامية، حماية لإسرائيل، وهي غير طرف في المعاهدة. وغني عن القول أن الضغط على إسرائيل للإنضمام إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها للضمانات الشاملة دون شروط ودون مزيد من الإبطاء، والتخلص من جميع القدرات العسكرية النووية التي تمتلكها خارج أية رقابة دولية هو أحد أهم متطلبات تعزيز نظام منع الإنتشار وتحقيق عالمية المعاهدة، والركن الأساسي لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وبعد الإقرار الإسرائيلي مؤخراً بالمسؤولية عن العدوان على الأراضي السورية عام 2007، بعد عقد من الإنكار، يتوجب التحرك لإدانة هذا العدوان الإسرائيلي وإلزام إسرائيل بالتخلي عن رفضها التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأنه بدلاً من الإستمرار في إثارة هذا الموضوع دونما جدوى.

الزملاء الموقرون... السيدات والسادة،

إن الإلتزام بمؤتمر نزع السلاح وتمكينه من استعادة دوره، باعتباره المنتدى التفاوضي الوحيد المعني بنزع السلاح، وإخراجه من حالة الجمود التي يواجهها منذ أكثر من عقدين والتي تهدد مصداقيته، يستوجب تركيز مناقشاته على البنود المطروحة على جدول أعماله بدلاً من الإستمرار في تفويضه عبر الإصرار على إقحامه في مسائل تخرج عن دوره وولايته. إن سوريا التي لطالما أكدت على التزامها بتفعيل دور المؤتمر واحترام نظامه الداخلي، تعبر اليوم عن قلقها من محاولات اختطاف دور الرئاسة واستغلالها مطية لتنفيذ مآرب وسياسات لا علاقة لها بالمؤتمر وولايته. لقد أكدت تجربة السنوات الماضية بأن المشكلات التي تواجه المؤتمر لا تكمن في القواعد الإجرائية لعمله بل بسلوك الدول الأعضاء وممارساتها داخل هذه القاعة. إن المهمة الأساسية لرئيس المؤتمر هي العمل من أجل برنامج عمل للمؤتمر بطريقة شفافة وحيادية. نحن نحترم قواعد النظام الداخلي الناظمة لتداول الرئاسة، ولن نغادر القاعة كما فعل غيرنا، بل سنبقى في هذه القاعة لنراقب مع الآخرين مدى تقيد الرئاسة بتلك القواعد ولمنع تسييس هذا الموقع واستغلاله سياسياً.